

التكليف ٤
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
تقرير عن آخر التطورات والاتجاهات البحثية العالمية في موضوع مشروع البحث.

موضوع المشروع:
دور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة.

مدخل عام للمهمة

تتمحور هذه المهمة حول تحليل أحدث الاتجاهات البحثية العالمية في مجال رقمنة المشتريات العامة، مع التركيز على أثر المنصات الرقمية في تعزيز الشفافية والنزاهة والحد من الفساد التعاقدي. وتكتسب هذه المهمة أهميتها من أن الأدبيات الحديثة لم تعد تكتفي بالنظر إلى المشتريات الإلكترونية باعتبارها مجرد أداة تشغيلية، بل بدأت تتعامل معها باعتبارها بنية حوكمة رقمية تؤثر في المنافسة، والامتثال، والرقابة، وجودة القرار التعاقدي. كما أن الدراسات العالمية الحديثة اتجهت إلى تطوير مؤشرات كمية لقياس الشفافية ومخاطر الفساد، وإلى توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في الكشف الاستباقي عن الأنماط غير السليمة في إجراءات الشراء العام.

أهم الدراسات الحديثة ذات الصلة

- من الدراسات الحديثة المهمة دراسة Sultan, 2025 بعنوان Bridging the Literature Gap on eProcurement Systems Sustainability، وقد ركزت على التحول من المشتريات التقليدية إلى نظم المشتريات الإلكترونية، مع إبراز أثر هذا التحول في الشفافية وبناء الثقة والحوكمة، كما تناولت السياق السعودي بوصفه حالة انتقالية مهمة في هذا المجال.
- ومن الدراسات المهمة أيضًا دراسة Khorana, 2024 بعنوان Measuring Public Procurement Transparency with an Index، والمنشورة في Journal of Business Research عبر ScienceDirect، وقدمت مؤشرًا لقياس شفافية المشتريات العامة، وخلصت إلى أن أنظمة المشتريات الحكومية الإلكترونية ترفع الشفافية بصورة أوضح في البيئات التي تتوافر فيها بنية تحتية ومؤسسات ذات جودة أعلى.
- كما تُعد دراسة Gadour, 2024 بعنوان Corruption in Public Procurement: Can e-procurement and artificial intelligence make a difference in Africa?، لأنها ناقشت بصورة مباشرة أثر المشتريات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في تقليل الفساد في المشتريات العامة، مع تحليل لعوامل النجاح المرتبطة بالأفراد والعمليات والتقنية.
- ومن الدراسات الأحدث أيضًا دراسة dos Santos et al., 2025 بعنوان Detection of fraud in public procurement using data-driven methods، والتي ركزت على تطوير مؤشرات موضوعية لمخاطر الفساد في العقود والمناقصات باستخدام البيانات.
- كما تبرز دراسة Muñoz-Cancino et al., 2025 التي استخدمت التعلم الآلي وتحليل الشبكات الاجتماعية لكشف الأنماط المشبوهة في بيانات المشتريات العامة.

الاتجاه البحثي العالمي الأول: الانتقال من الرقمنة الإجرائية إلى الحوكمة الرقمية.

- يتضح من الأدبيات الحديثة أن الاتجاه البحثي العالمي لم يعد يركز فقط على أتمتة خطوات الشراء العام، بل انتقل إلى دراسة المنصات الرقمية بوصفها بنية حوكمة تعيد تشكيل العلاقات بين الجهة الحكومية والموردين والجهات الرقابية.
- ففي هذا الاتجاه، تُفهم المنصة الرقمية باعتبارها وسيلة لتقليل الاحتكاك البشري، وتوحيد الإجراءات، ورفع إمكانية التتبع، وتعزيز المساءلة المؤسسية.
- كما أن الدراسات الحديثة باتت تربط بين جودة النظام الرقمي وجودة الحوكمة العامة، وليس فقط بسرعة الإنجاز أو خفض التكلفة.
- وهذا التحول يمثل انتقالاً من منطق "التحسين الإداري" إلى منطق "إعادة بناء النزاهة المؤسسية رقمياً".

الاتجاه البحثي العالمي الثاني: قياس الشفافية ومخاطر الفساد بمؤشرات كمية.

- تظهر في الأدبيات الحديثة نزعة قوية نحو بناء أدوات كمية قابلة للتكرار لقياس شفافية المشتريات العامة ومخاطر الفساد في العقود الحكومية.
- ومن أبرز مظاهر هذا الاتجاه تطوير مؤشر شفافية المشتريات العامة، وتطوير مؤشرات مخاطر الفساد على مستوى المناقصة أو العقد، بما يسمح بالانتقال من الانطباعات العامة إلى القياس الموضوعي القابل للمقارنة بين الدول والقطاعات.
- وتتسم هذه الدراسات بأنها تعتمد على خصائص الإجراءات التعاقدية ذاتها، مثل درجة التنافس، وطبيعة الإسناد، والتعديلات اللاحقة على العقد، وتركيز الإنفاق، وغير ذلك من المؤشرات التي قد تكشف أنماط الانحراف أو التلاعب.
- ويمثل هذا الاتجاه نقلة مهمة لأنه يجعل النزاهة التعاقدية قابلة للقياس والتحليل العلمي بدل بقائها مفهومًا وصفيًا عامًا.

الاتجاه البحثي العالمي الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف الاستباقي.

- تؤكد الأبحاث الحديثة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد يُطرح فقط كأداة مساندة، بل كوسيلة تحليلية متقدمة للكشف المبكر عن أنماط الفساد أو التواطؤ أو ضعف الامتثال في المشتريات العامة.
- وقد اتجهت بعض الدراسات إلى تدريب نماذج تعلم آلي على بيانات المناقصات لاكتشاف المؤشرات غير العادية في العطاءات أو العلاقات بين الموردين أو التغيرات المشبوهة في العقود.
- كما توسعت الأدبيات في استخدام تحليل الشبكات الاجتماعية لرصد الروابط الخفية بين الموردين أو الجهات المتعاقدة، وهو ما يفتح المجال أمام فهم أكثر تعقيداً للفساد التعاقدي بوصفه نمطاً شبكياً لا مجرد سلوك فردي.
- وتكشف هذه الاتجاهات أن مستقبل البحث في النزاهة التعاقدية سيتجه أكثر نحو التحليلات التنبؤية والرقابة الاستباقية المدعومة بالخوارزميات.

أحدث التطورات والاختراقات البحثية

من أبرز التطورات الحديثة ظهور دراسات تبني مؤشرات فساد قابلة للحساب الآلي على مستوى العقد والمناقصة.

ومن التطورات البارزة أيضًا توسع استخدام التعلم الآلي وتحليل الشبكات للكشف عن الفساد والتواطؤ. كما يظهر تطور واضح في الانتقال من الدراسات النظرية العامة إلى دراسات قائمة على البيانات التشغيلية المفتوحة في أنظمة المشتريات.

ويبرز كذلك توجه متسارع نحو دمج موضوعات المشتريات الرقمية مع الاستدامة، والحوكمة، والتحول المؤسسي، والذكاء الاصطناعي ضمن إطار واحد متعدد التخصصات.

أما على مستوى النقاش النظري، فقد أصبحت الأدبيات تربط المشتريات الرقمية بنظريات مثل الوكيل والأصيل، والابتكار المعطل، والحوكمة الرقمية، والقدرات الديناميكية، بما يعكس نضجًا معرفيًا في الحقل.

الفجوات البحثية العالمية التي ما زالت قائمة.

على الرغم من هذا التطور، ما تزال هناك فجوات بحثية واضحة، فعدد كبير من الدراسات يركز على الشفافية بوصفها ناتجًا مباشرًا للرقمنة، لكنه لا يفكك النزاهة التعاقدية إلى أبعادها المركبة مثل تضارب المصالح، والتواطؤ، والامتنال، والعدالة الإجرائية.

كما أن الأدبيات ما تزال غير متوازنة جغرافيًا، إذ يبرز حضور أوروبا وبعض الحالات الدولية، في حين يظل العالم العربي والخليج أقل تمثيلًا في الدراسات التجريبية المعمقة.

وهناك أيضًا فجوة في الربط بين المنصات الرقمية ونتائج التعاقد النهائية، مثل جودة التنفيذ، ونمط تعديلات العقد، وتكرار الإخلال، وليس فقط مرحلة الطرح والترسية.

كما أن كثيرًا من الدراسات تستخدم بيانات ثانوية ومؤشرات عامة، دون بناء نماذج تفسيرية تربط بين خصائص النظام الرقمي والسلوك التعاقدي الفعلي للموردين والجهات الحكومية.

رأي كباحث دكتوراه وما أنوي إضافته لتحسين العمل.

من وجهة نظري كباحث دكتوراه، فإن القوة الحقيقية في هذا الحقل لا تكمن في إعادة التأكيد على أن الرقمنة تعزز الشفافية، لأن هذا أصبح شبه مُجمع عليه في الأدبيات الحديثة، فالإضافة العلمية الحقيقية ينبغي أن تنتقل إلى مستوى أعمق، وهو تحليل كيف تؤثر المنصات الرقمية في النزاهة التعاقدية، وتحت أي شروط مؤسسية، ومن خلال أي متغيرات وسيطة، ولذلك أنوي تطوير العمل في ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول هو بناء إطار مفاهيمي يربط بين المنصة الرقمية، والشفافية الرقمية، والامتثال التنظيمي، والمساءلة، والنزاهة التعاقدية بوصفها متغيرات مترابطة لا عناصر منفصلة.
- والاتجاه الثاني هو اقتراح مؤشرات تطبيقية قابلة للقياس في السياق السعودي، مثل مدة إجراءات المنافسة، وعدد الاعتراضات، ونسبة الإسناد التنافسي، ودرجة تركيز الموردين، وتعديلات العقود بعد الترسية.
- أما الاتجاه الثالث فهو محاولة الانتقال من الطرح الوصفي إلى التحليل التفسيري، بحيث لا يُنظر إلى المنصة الرقمية على أنها مجرد أداة تقنية، بل كآلية لإعادة تشكيل السلوك التعاقدي والرقابي داخل منظومة المشتريات العامة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

